جامعة القاهرة
كلية الحقوق

العدالة بين تاريخ القانون والقانون الدولي الإنساني

دراسة في فلسفة القانون

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه

من الباحثة

كاملة محمد غريب

لجنة المناقشة والحكم:

الأستاذ الدكتور/ محمود عز العرب السقا (**مشرفاً ورئيساً**).

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه بكلية الحقوق – جامعة القاهرة.

الأستاذ الدكتور/ أحمد أبو الوفا (**عضواً ومشرفاً**)

أستاذ القانون الدولي العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة.

الأستاذ الدكتور/ السيد العربي حسن (**عضـــواً**)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه وعميد كلية الحقوق – جامعة حلوان.

الأستاذ الدكتور/أيمن سعد (**عضـــواً**)

أستاذ القانون المدني بكلية حقوق – جامعة القاهرة.

القاهرة

٢٠١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ
إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ
أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم
بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴿٥٨﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء آية (٥٨)

شكر وتقدير

الحمد لله الذي منح ذوي العرفان عمرًا ثانيًا، فجعل لهم على مرور الزمان ذكرًا باقيًا، وحبب لأولي الألباب نشر أخبارهم، فلم تستطع أيدي الأحقاب طي آثارهم.

فيطيب لي أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور/ **محمود عز العرب السقا**- أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه بكلية الحقوق- جامعة القاهرة، والمشرف على هذه الرسالة، الذي لم يبخل علي بعلمه في لحظة من اللحظات؛ فقد أحاطني بعلمه وكرمه وصبره، وكان دائمًا يوجهني إلى ما يفيد البحث؛ فلقد وجدت فى آرائه الرصينة خير مرشد فيما سلكت حتى ظهرت الرسالة على صورتها الحاضرة، فله من الله خير الجزاء، ولا عجب إذا قصر كلامي عن مدحه، وعجز قلمي عن شكري له، على ما تفضل به علي من عنايته بحسن تعليمي، وسعيه وراء رقيي وتقدمي. وبالحب المخلص الذي لا حد له، وبالعرفان والشكر العظيم أتقدم إلى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور/ **أحمد أبو الوفا**- أستاذ القانون الدولي العام- كلية الحقوق- جامعة القاهرة، على تفضله بقبول إشرافه ومناقشتي، والمشاركة في الحكم على هذا البحث المتواضع، فله من الله جزاء الحسنى.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي الدكتور/ **السيد العربي حسن**- أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه، وعميد كلية الحقوق- جامعة حلوان، على تفضل سيادته أن تجشم عناء القراءة وقبل مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها؛ فله من الله الجزاء الأوفى.

وأتقدم بالشكر إلى أستاذي الدكتور/ **أيمن سعد**- أستاذ القانون المدني- بكلية الحقوق- جامعة القاهرة، الذي لم يضن علي بنصائحه وخبراته حتى خرج هذا العمل بهذه الصورة.

وأراني عاجزة كل العجز عن إسداء الشكر لكل من أعانني فى بحثي هذا وقدم لي يدَ عونٍ أو كلمةَ تشجيعٍ خففت عني وطأة البحث، وأخص بها والدي ووالدتي وأخواتي، راجية من الله أن أكون مخلصة لهم.

الباحثة

المقدمة

لا شك أن أمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق؛ ذلك أن العدل، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "نظام كل شيء، فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قام، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، ومتى لم تقم بعدل لم تقم وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يُجزى به في الآخرة"[1]. وفي التحلي بالعدالة بلوغ نهاية تمام النفس وكمالها، وفيه أيضًا كل الخير للفرد؛ لأن من ظلم وجار وابتغى غير سبيل العدالة قصده الناس بالظلم، واستعدوا لأذيته، واحترزوا منه، وكرهوا نفعه، وحظروا عليه وجوه الخير، وفى العدل أيضًا النفع كل النفع للمجموع؛ إذ به تستمر الدولة وتبقى لا يتطرق إليها التفكك والانهيار؛ ولهذا قيل: "إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة"؛ ومن هنا فقد شغل موضوع العدالة منذ القدم ذهن الحكماء والفلاسفة، خاصة بعد أن قطع الإنسان شوطًا كبيرًا صوب المدنية والحضارة وتخطى هذه المرحلة الفطرية التي لم يكن للعدالة فيها من أساس خلقي، بل كانت قائمة على المصلحة المادية المعززة بالقوة، يقتص بها الخصم من خصمه، وينال بها من أموال عدوه ما يراه عوضًا عما أصابه، وكان فلاسفة الإغريق هم أول من تعرض لبحث فكرة العدالة في محاولة للوصول إلى تحديد مضمونها والأساس الذي تقوم عليه والعلاقة بينها وبين القوانين الوضعية المطلقة في الدولة، وفى أواخر القرن السادس (من تأسيس روما) تواردت إلى روما فلسفة اليونان، حيث لم يكن لهم فلسفة ذاتية خاصة بهم، مما زادهم في الأسباب الداعية لدفع القانون الروماني ناحية الكمال دفعة جديدة وبلغوا شأنًا عظيمًا في صياغة القوانين الوضعية لم يصلوا لها في التجريد النظري أو في الأفكار الفلسفية المحضة واستطاعوا أن يطوروا القانون بما يتفق مع متطلبات الواقع واحتياجاتهم الجديدة، وكان أهم وأبرز من أشاع الفلسفة اليونانية في روما هو (شيشرون) الذي وضع العديد من المؤلفات التي تميزت ببلاغة رائعة وتكشف في مضمونها عن مدى تأثره البعيد بالفلسفة الإغريقية عامة وفلسفة المدرسة الرواقية خاصة.

وإن نشأة القانون وتطوره كظاهرة تاريخية لا تفسرها إلا ضرورات الحياة الاجتماعية، وأصبحت دراسته من أهم الدراسات الإنسانية؛ فالقانون كغيره من العلوم يرتكز على مبادئ أساسية تعد أصولاً تنضبط بها قواعده، ونبراسًا يكشف عن المضمون المنطقي لعلم القانون الذي اهتمت موضوعاته بتنظيم الحياة الاجتماعية في مظاهرها المختلفة عن طريق وضع ضوابط للسلوك الاجتماعي تتحقق بالتزامها فكرة العدل التي تمثل أساس الاستقرار والأمن في المجتمع، وكذلك تطورت فكرة العدالة في القانون الدولي الإنساني من خلال السعي لتحقيق السلم العالمي،

---

(١) ابن تيمية: الحسبة في الإسلام، الناشر دار الأرقم، الكويت، ط (١)، ١٩٨٣، ص٩١.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٤
الباب الأول- العدالة في فلسفة القانون:	٥-١٧٢
الفصل الأول- مفهوم العدالة وأنواعها وأهدافها:	٦
المبحث الأول- مفهوم العدالة وأنواعها:	٨
المطلب الأول- مفهوم العدالة في اللغة والاصطلاح.	٨
المطلب الثاني- الأنواع الأساسية للعدالة.	١٥
المطلب الثالث- أهداف وأسباب التمسك بمبادئ العدالة.	٢٩
المبحث الثاني- مفهوم العدالة في الشرائع القديمة:	٣٧
المطلب الأول- مفهوم العدالة في مصر الفرعونية.	٣٧
المطلب الثاني- مفهوم العدالة عند الإغريق.	٤٣
المطلب الثالث- مفهوم العدالة عند الرومان.	٧٢
المبحث الثالث- العدالة في الوضعية القانونية والقانون الطبيعي:	١٠٠
المطلب الأول- العدالة في الوضعية القانونية.	١٠٠
المطلب الثاني- العدالة في القانون الطبيعي.	١١٤
الفصل الثاني- أثر العدالة على النظم القانونية الحديثة:	١٣٩
المبحث الأول- أثر العدالة على التشريعات المدنية:	١٤٠
المطلب الأول- قواعد العدالة أساس تعديل عقود الإذعان.	١٤٠
المطلب الثاني- قواعد العدالة والقواعد العامة في الإثبات.	١٤٤
المبحث الثاني- أثر العدالة على التشريعات التجارية:	١٥٠
المطلب الأول- العدالة ومدى مسئولية الشركة الأم الأجنبية على ديون شركتها الوليدة المصرية.	١٥٠
المطلب الثاني- العدالة وحدود مشروعية الإعلانات التجارية لحماية المتجر والمستهلك.	١٥٣
المبحث الثالث- أثر العدالة على التشريعات الجنائية.	١٥٨

المطلب الأول- ضمانات إجراءات المحاكمة العادلة.	١٥٨
المطلب الثاني- سلطة القاضي في تفريد العقوبة.	١٦٤
المبحث الرابع- أثر العدالة على التشريعات الإدارية (مبدأ المساواة أمام المرفق العام):	١٦٧
المطلب الأول- مفهوم المبدأ وجزاء الإخلال به.	١٦٧
المطلب الثاني- مبدأ المساواة أمام الوظيفة العامة.	١٦٨
الباب الثاني- حقوق الإنسان كصورة من صور العدالة في ظل فلسفة القانون:	١٧٣-٢٨٢
الفصل الأول- مفهوم حقوق الإنسان وطبيعته والأساس الفلسفي لحماية حقوق الإنسان:	١٧٥
المبحث الأول- مفهوم حقوق الإنسان وطبيعته والأساس الفلسفي له:	١٧٦
المطلب الأول- مفهوم حقوق الإنسان وطبيعته.	١٧٦
المطلب الثاني- فكرة حقوق الإنسان لدى فلاسفة القدماء.	١٨٠
المبحث الثاني- الأساس الفلسفي لحماية حقوق الإنسان:	١٨٣
المطلب الأول- نظرية القانون الطبيعي.	١٨٣
المطلب الثاني- نظرية العقد الاجتماعي.	١٨٤
المطلب الثالث- نظرية المصلحة العليا للمجتمع.	١٨٥
المطلب الرابع- نظرية التضامن الاجتماعي.	١٨٥
الفصل الثاني- حقوق الإنسان في الشرائع الوضعية باعتبارها الجانب التطبيقي للعدالة:	١٨٧
المبحث الأول- تطبيقات حقوق الإنسان في الشرائع القديمة:	١٨٨
المطلب الأول- حقوق الإنسان في مصر الفرعونية.	١٨٨
المطلب الثاني- حقوق الإنسان عند الإغريق.	١٩٧
المطلب الثالث- حقوق الإنسان في العصر الروماني.	٢٠٠
المبحث الثاني- تطبيقات حقوق الإنسان في الإسلام:	٢٠٥
المطلب الأول- نظام الحكم والقضاء في الإسلام.	٢٠٥
المطلب الثاني- نظام الشورى والزكاة في الإسلام.	٢١١
المبحث الثالث- تطبيقات حقوق الإنسان في الشرائع الوضعية الحديثة:	٢١٨
المطلب الأول- الجرائم الدولية التي تقع على حقوق الأقليات.	٢١٨
المطلب الثاني- العدالةوالالتزام الدولي بمنع ومكافحة الجرائم المرتبطة بحقوق الأقليات.	٢٢٢

المطلب الثالث- الحماية الدولية لحقوق الإنسان.	٢٢٧
الفصل الثالث- العدالة في القانون الدولي الإنساني:	٢٢٩
المبحث الأول- مفهوم القانون الدولي والإنساني وجذوره الفلسفية:	٢٣٠
المطلب الأول- مفهوم القانون الدولي الإنساني وطبيعته.	٢٣٠
المطلب الثاني- الجذور الفلسفية للقانون الدولي الإنساني.	٢٣٩
المبحث الثاني- العدالة في القانون الدولي الإنساني.	٢٤٧
المطلب الأول- العدالة في العلاقات الدولية.	٢٤٧
المطلب الثاني- العدالة في الجرائم ضد الإنسانية.	٢٥٨
المطلب الثالث- العدالة والمسئولية الدولية لإسرائيل.	٢٦٦
المطلب الرابع- العدالة وأسباب انتهاك القانون الدولي الإنساني ووسائل تنفيذه.	٢٧٥
الخاتمة.	٢٨٣-٢٨٦
المراجع.	٢٨٧-٣٠٨

مستخلص الرسالة

يعد موضوع العدالة من الموضوعات المهمة التي احتلت مكانة مهمة في الوقت الحالي، والواقع أن مسألة العدالة ليست وليدة العصر الحالي، وإنما هي قديمة قدم الإنسانية، وتشكل جزءًا لا يتجزأ من تاريخها، فقد ارتبطت بالمجتمعات البشرية منذ الخليقة، فكانت مصر الفرعونية أول من طبقت العدالة في مختلف أنظمتها، وكانت روح القانون لديهم وتأثر بها الإغريق والرومان، كما ارتبطت العدالة بالشرائع السماوية وآخرها الشريعة الإسلامية التي جاءت ومن أهدافها تحقيق العدالة وإقرار حقوق الإنسان وحمايتها، ومن الأجواء العالمية المعاصرة التي أعادت تقدير العدالة وأقامت لها محرابها وصبغتها بصبغة إنسانية، وتجسدت العدالة عندهم في حماية حقوق الإنسان واحترامه والبحث عن هذه العدالة في القانون الدولي الإنساني ووقوع الجزاء على من ينتهك هذه القواعد.